حماية المستخدم على شبكات التواصل الاجتماعي

مريم ءال سيدي الغازي
تحت إشراف الدكتورة مارية بوجداين
جامعة عبد الملك السعدي، وجدة المغرب

الملخص

نتيجة للتطور السريع والمستمر الذي أصبحت تعرفه المجتمعات، لم يعد الصراع يدور حول فلكة الصناعة والأنظمة الاقتصادية التي شهد العالم حولها حروبا طاحنة فيما سبق، فاليوم أصبحنا نتحدث عن ثورة المعلومات والتكنولوجيا العالية والتي زاد من تطورها وانتشارها ظهور الحاسب الآلي في بادئ الأمر، ثم اقترانه فيما بعد بشبكة الإنترنيت الذي جعلت من العالم قرية صغيرة لا تعترف بوجود حدود جغرافية، الشيء الذي انتقل بالتواصل من صورته التقليدية إلى أخرى إلكترونية حملت في طياتها عنصري السرعة وتدفق المعلومات المستمر.

حيث ساهم هذا التطور في ميلاد فضاءات جديدة على شكل شبكات للتواصل الاجتماعي وتبادل المعلومات والاخبار على نطاق واسع، إذ شهدت هذه الأخيرة نموا متسارعا استقطب العديد من المستخدمين.

كما مكنت هذه الشبكات مستخدميها من القيام بمعظم معاملاتهم الكترونيا وكذا من التواصل المستمر مع محيطهم الخارجي والتفاعل والتشارك على نطاق واسع.

إلا أن هذا الأثر الإيجابي سرعان ما واكبته مجموعة من الإشكاليات التي أثرت سلبا على خصوصية مستخدمي هذا الفضاء، بدءا من سياسة الخصوصية المقروضة من إدارة هذه الشبكات، مرورا بانتهاك الرقعة الخاصة بالمستخدم وقرصنتها، ثم وصولا لقذف وسب المستخدمين ونشر صورهم الخاصة على نطاق واسع.

الكلمات المفاتيح: الحق في الخصوصية الرقمية- شبكات التوصل الاجتماعي- الانترنيت- مستخدم النيت

مقدمة

"لا يُمكنك الحفاظ على أمان جهاز مُتصل بالإنترنت"، مقولة تجعلنا نثير ألف سؤال حول خصوصيتنا على الإنترنيت، فهو فضاء متطور يتفاعل يوميا مع التطورات العالمية. فيوما بعد يوم تزداد صلتنا بالوسيط الرقمي وتصاحبه زيادة في عدد الانتهاكات التي تطال الأفراد.

فالفضاء الرقمي أصبح بمثابة سوق تعرف أكثر التفاعلات الاجتماعية حركية وحيوية في التاريخ البشري وسط بيئة افتراضية وضعت قوانينا جديدا للعملية التواصلية بل وساهمت في قلب الموازين التقليدية، في ظل عدم اعترف هذا الأخير بالحدود الجغرافية أو الزمنية أيضا في إطار السرعة والتطور الذي يميزه ،فهو أكثر المجالات انتاجا للمحتوى التواصلي لأن عدد المتفاعلين في هذا الفضاء هم أكبر بكثير من الفضاء الحقيقي.

ساهم هذا التطور العالي المقاييس في ظهور شبكات التواصل الاجتماعي وبالضبط سنة 2002 بأغراض علمية وكان أول موقع اجتماعي آنذاك هو فايسبوك حيث كان يلتقي مارك زكربرغ بزملائه في الجامعة ويتبادلون الدروس والمعلومات فيما بينهم، ليتوالى فيما بعد ظهور شبكات أخرى عرفت أوجها أواخر سنة 2009.

فشبكات التواصل الاجتماعي تتميز بعدد من الخصائص التي جعلت منها ملاذا للأفراد يعبرون من خلالها عن آرائهم وتوجهاتهم ويتقاسمون فيها روتينهم اليومي مع أصدقائهم وعائلاتهم، إلى أن انقضت حدود حرية التعبير على هذه الشبكات وفي المقابل واكبتها انتهاكات مختلفة الاشكال لخصوصية الافراد سواء على مستوى سرقة المعلومات الشخصية أو السب أو القذف أو التشهير.

غير أن انتهاكات الحق في الخصوصية لا يتعلق فقط بالغير، بينما ينطبق منذ التسجيل الأول للفرد بالموقع وفرضه عليه بنود سياسة خصوصيته التي تضم عددا من المواد يستطيع القائمون على هذه الشبكات من خلالها بسط أيديهم على الحياة الشخصية للأفراد.

ففي غالب الأحيان لا يستوعب الفرد مضمون سياسة الخصوصية المفروضة عليه ، فهي تتكون من مفاهيم مصطلحات تقنية مختلفة، كما تصاغ بلغة مشفرة غير مفهومة تثير علامة الاستفهام.

ومن الناحية القانونية تعبر سياسة الخصوصية بمثابة عقد إذهان وضعت شروطه الجوهرية مسبقاً دون علم الطرف الثاني به والذي يتقيد بها ويقدم بالتالي على إيجاب عام.

فالحرية المطلقة على شبكات التواصل الاجتماعي ساهمت في تراجع الحق في الخصوصية، إلى أن أصبحت حياة الافراد في متناول الجميع وإلى أن تمكنت هذه الشبكات من المتاجرة بمعلومات مستخدميها الأمر الذي يستدعي من مستخدم النيت الالتزام بمقتضيات الأمن الرقمي في حماية بياناته وكذا بأخلاقيات الإنترنيت لحماية نفسه وحماية الغير خصوصا في ظل ترسانة تشريعية داخلية تظل غير كافية لحماية مستخدم الفضاء الرقمي.

سنحاول في تناولنا لهذا الموضوع الوقوف على مختلف الانتهاكات التي تطال المستخدم على شبكات التواصل الاجتماعي ثم الاليات المتوفرة لحماية المستخدم والتحديات التي تحد من فعاليتها محاولين الإجابة عن الإشكالية التالية:

إلى أي حد تساهم شبكات التواصل الاجتماعي في انتهاك خصوصية المستخدم واستغلاله بدءا من سياسة اعداد الخصوصية؟ وهل مختلف الاليات المتوفرة هي كفيلة بحماية هذا الأخير في ظل التحديات التي تفرضها طبيعة الوسط الرقمي؟

ولبسط الرؤية في هذا الموضوع ارتأينا اعتماد التقسيم التالي:

- ✓ **المبحث الأول: شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على مستخدم النيت**
- ✓ المطلب الأول: طبيعة الفضاء الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي
- ✓ المطلب الثاني: انتهاك خصوصية المستخدم على النيت
- ✓ **المبحث الثاني: آليات حماية المستخدم على شبكات التواصل الاجتماعي**
- ✓ المطلب الأول: وسائل تقنية لحماية المستخدم على شبكات التواصل الاجتماعي
- ✓ المطلب الثاني: وسائل قانونية لحماية المستخدم على شبكات التواصل الاجتماعي

المبحث الأول: شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرها على مستخدمي الفضاء الرقمي

منذ ظهورها لعبت شبكات التواص الاجتماعي أدوارا جوهرية انعكست بشكل إيجابي على حياة الافراد في كافة مناحي الحياة، حيث ساهمت هذه الشبكات في التقريب بين الشعوب ونشر المعرفة والمعلومة عبى نطاق واسع وكذا ربط كل معاملات باختلاف أنواعها (تجارية، اقتصادية، اجتماعية..) بالوسيط الإلكتروني.

لكن سرعان ما حققت هذه الشبكات نموا ملحوظا وانتشارا واسعا جعل من الوسيط الرقمي الأكثر استعمالا واقبالا من طرف مستخدميه، حتى غدت تساهم في المساس بحرية المستخدم وانتهاكها بدءا من سياسة الخصوصية التي تفرض علي هذه الأخيرة لحماية المستخدم والتي في حد ذاتها تمس بخصوصيته وصولا الى مستويات أخرى.

سنحاول في هذا المبحث الوقوف على طبيعة الفضاء الرقمي والخصائص التي تميز شبكات التواصل الاجتماعي عن غيرها وكذا كيفية مساهمة هذه الشبكات في انتهاك خصوصية المستخدم.

المطلب الأول: طبيعة الفضاء الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي

بدأ الانترنيت كوسيلة لنقل المعلومة من حاسب الى اخر ليصبح فيما بعد مسرحا للتفاعلات البشرية بمختلف انوعها، فقد ارتبط مستخدم هذا العصر بالتقنية وكان أثرها عليه أعمق من أي مرحلة من مراحل حياته الاجتماعية، سواء من خلال التسهيلات الرائعة التي قدمتها للفرد او على مستوى القواعد الجديدة التي فرضتها التقنية على مستخدميها. كما ساهم الانترنيت في جعل الفضاء الرقمي الأكثر اقبالا من طرف مستخدميه على اعتبار الخدمات التي يقدمها لهم والمنبثقة أهميتها من الخصائص التي تميز هذا الأخير.

الفقرة الأولى: الفضاء الرقمي والإنترنيت

من المؤكد أن الإنترنت منح لمستعمله فضاء رحبا للتعبير بكل حرية، ومن المؤكد أيضا أن الفضاء الرقمي العالمي منح فرصا عديدة لمستخدميه الذين وجدوا في عملية التواصل الرقمي فرصة سانحة لإبراز مواهبهم وقدراتهم التقنية في القرصنة والسطو والتخريب الرقمي، كما وجد فيه آخرون فرصة ذهبية للتعبير عن مُعارضتهم وسُخطهم وتذمرهم من النظام السياسي القائم في بلدانهم. بينما ارتأت فئة أخرى استغلال الفضاء الرقمي للتثقيف والتوعية وللمساهمة في نشر المعلومة ونشر المعرفة والمساهمة في تطوير المعارف والقدرات.

" ويخلط البعض بين الفضاء الإلكتروني والانترنت، في حين أن الانترنت هو الوسيط الذى تقوم من خلاله بتلبية جميع أغراضك المتعددة ما بين شراء الكتب من موقع أمازون ومتابعة بعض الأفلام وغيرها ...، والعديد من الخدمات المقدمة من شركة مايكروسوفت متاحة على الانترنت، والبرامج المختلفة والخدمات متاحة على الانترنت أيضاً، ولكن الفضاء الإلكتروني أبعد من ذلك على الرغم أن بنيته أساسها الانترنت، ولكنه أكثر ثراءً، وأصبح الفضاء الإلكتروني مجتمع يتفاعل فيه المواطنين عن طريق الشبكات، ولا يوجد خط فاصل بين الفضاء الإلكتروني والانترنت ولكن يمكن معيار التفرقة يكون بحكم الخبرة والتعاملات والفئة العمرية ، ويحدث عند البعض الغموض بشأن الفضاء الإلكتروني"[1]

"شهد الفضاء الرقمي ،ظهوره في تسعينيات القرن الماضي، وارتبط المصطلح آنذاك بجميع الأشخاص اللذين يعيشون في بيت واحد وأسرة واحدة ليتسع نطاق استخدامه من قبل رواد النيت والكمبيوتر والشبكات الاجتماعية التي كانت تنتشر بسرعة والتي أصبحت تغطيها تسمية الفضاء الرقمي" [2]

"ففي نهاية القرن العشرين؛ ومع ما شهدته شبكة الانترنت من تطور؛ تقنن مصطلح CYBERSPACE؛وأصبح أكثر استخداما و شيوعا؛ في مجال الإعلام الآلي والشبكات. أما الجزء المتحرك CYBER؛فيدل على نوع جديد من الحياة؛ وطريقة أخرى للتفكير الإنساني، كما أيضا يحدد نوع جديد من المنتجات الإعلامية ؛والخدمات التجارية، التي تعتمد أساسا على الجمع بين التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال NTIC؛ ومفهوم الافتراضية VIRTUALITE.ومن مظاهرذلكCYBERSPACE، CYBERCULTUR،VIRTUALITE، وغيرها. وعليه فهذا الجزء المتحرك CYBER؛يستخدم ليدل على أي ظاهرة يكون أساسها العنصرين التاليين وهما :التكنولوجيات الحديثة NTICو الافتراضيةVIRTUALITE." [3]

"فأصل مصطلح الفضاء الرقمي هو السيبيرنيطيقا أو علم التحكم الالي المستمدة من الكلمة اليونانية القديمة kybernetes والمستعملة فيما بعد من طرف العالم في مجال الاتصالات الالكترونية norbert wiener" [4]

فالفضاء الرقمي هو إحالة إذن على البيئة الافتراضية الرقمية للأنترنيت بكل مل تحمله من وسائل ومكونات تقنية (شبكات الاتصال، البرمجيات المتطورة، المواقع، ...). وهو يعرف أكثر "التفاعلات الاجتماعية حركية وحيوية في التاريخ البشري ،فهو أكثر المجالات انتاجا للمحتوى التواصلي لأن عدد المتفاعلين في هذا الفضاء هم أكبر بكثير من الفضاء الحقيقي" [5]

فتسمية الفضاء الرقمي هي مستعارة من "الفضاء الفيزيائي ضمن بيئة إلكترونية رقمية مرنة، لكن دائرة المفهوم الجديد اتسعت فبات يتضمن فهمنا لعالمي الاتصالات والمعلومات والكائنات التي في بيئتهما الرقمية، وسائر أنشطتنا داخل حدود ذلك الفضاء. فحتى ستينيات القرن الماضي، لم تظهر معالجات عميقة تتناول الظاهرة المعلوماتية من منظور فلسفي، وبقي اصطلاح المعلومات يطلق بصورة فضفاضة على مجموعة كبيرة من تقنيات المعلومات وأدواتها، لكن سرعان ما أصبح النهج المعلوماتي بمثابة نسق يوظف المعلومات كمورد ومفتاح للتعاطي مع جميع العناصر والكائنات ذات الصلة. وبذلك برز نسق فكري جديد يحاول توظيف المفردات المعلوماتية في صياغة قوالب للفهم البشري، سعياً إلى ترجمة الأفعال الوجودية وتحليل ماهية الأشياء ككيانات معلوماتية تتجلى على أرض الواقع.[6]

من هنا أصبحنا نعيش اليوم مرحلة فريدة من تاريخ البشرية تسمى مرحلة "إنترنت الأشياء". تترابط فيها الأجهزة الحياتية الشخصية إلكترونياً، وتتواصل مع بعضها البعض، وتحفظ في أكثر من قاعدة بيانات وأكثر من جهاز. حيث غذت حياتنا جميعا تحت تأثير هذا الفضاء الوهمي الذي أصبح بمثابة جزء مهم من حياتنا اليومية.

اختيار هذا الفضاء من طرف المستخدمين واقبالهم عليه هو راجع لامحالة لمختلف الخصائص التي يمتاز بها، ;والتي تجد أصلها في نظرية ATAWAD، وهي تعتبر من بين النظريات التي أسست للثورة الرقمية ،والتي تنبني على ما يلي:

- Any time
- Any device
- Any where

بمعني أن الفضاء الرقمي يقدم لمستخدميه خدمات متواصلة في أي وقت وانطلاقا من أي مكان وعن طريق أية وسيلة ،وهو الامر الذي يجعل من عملية الولوج لهذا الأخير بالسهلة.

ونجمل سماته الرئيسية فيما يلي:

1) "فضاء رحب : لا يعترف بالحدود الجغرافية ،حيث يقوم الحاسوب عن طريق الشبكة الإلكترونية بتسهيل عملية التفاعل فيما بينهم وهم في أماكنهم مهما اختلفت وابتعدت
2) التعددية المجتمعية: من خلال هذه الخاصية يستطيع الفرد التواصل مع مختلف الشرائح الاجتماعية والفئات العمرية.
3) التقاصل كتابية: حيث اصبحنا اليوم نتحدث عن صناعة المحتوى سواء من خلال المقالات ،القصاصات، الصور او الفيديوهات
4) المقدرة على التسجيل والحفظ
5) السرعة في تبادل المعلومات :في عالم الفضاء السيبراني من اليسير أيضا أن تنتقل المعلومات عبر مسافات ضخمة .بمقدرة البشر أن يرسلوا وأن يتلقوا رسائل في وقت وجيز جدا
6) منح السلطات والحرية: يتيح هذا الفضاء للأفراد الحرية المطلقة في التعبير عن آرائهم وافكارهم"[7]

من هنا يتميز هطا الفضاء بعدم اعترافه بالحدود الجغرافية والمكانية على اعتبار أن المستخدم يمكنه الاتصال بهذا الفضاء وقتما واينما شاء ،إضافة إلى أنه فضاء مفتوح للجميع وهو الامر الذي يقودنا إلى خاصية السعة الاستيعابية له وقدرته على استقبال الملايين من المستخدمين، هذا دونما أن ننسى غياب القيود وعناصر المسؤولية مقابل الحرية المطلقة التي يمتاز بيها سواء على مستوى الولوج ،التنقل أو البقاء في الفضاء.

ومن أكثر الخصائص التي تميز هذا الفضاء، خاصية التواصل والاتصال الدائم بالغير وكذا إمكانية التأثر والتأثير في الآخرين، حيث برزت هذه الخاصية بشكل كبير نهاية 90 من القرن الماضي بظهور شبكات التواصل الاجتماعي والتي أصبحت جزءا هاما من مكونات الفضاء الرقمي.

الفقرة الثانية. شبكات التواصل الاجتماعي

منذ ظهورها شكلت شبكات التواصل الاجتماعي، وسيلة تواصلية بامتياز، فمن منا لا يلازم صفحته على الفايسبوك ساعات طوال حلال اليوم، فشبكات التواصل الاجتماعي مكنت الفرد من الاستفادة من عدد من الخدمات بنقرة واحدة، خدمات تغيرت طبيعتها تبعا للتطورات التي عرفتها هذه الوسيلة على مر السنوات.

فظهور شبكات التواصل الاجتماعي يرجع الى فترة التسعينات من القرن الماضي، والذي مر عبر مرحلتين:

"المرحلة 1: وتبدأ مع سنة 1995 حين صمم (راندي كونرادز) موقعاً اجتماعياً للتواصل مع أصدقائه وزملائه في الدراسة، وأطلق عليه أسم (Classmates.com)، وبهذا الحدث سجل أول موقع تواصل إلكتروني افتراضي، ثم تم تصميم موقع SixDegrees.com عام 1997 وركز ذلك الموقع على الروابط المباشرة بين الأشخاص، وظهرت في تلك المواقع الملفات الشخصية للمستخدمين وخدمة إرسال الرسائل الخاصة لمجموعة من الأصدقاء، وبالرغم من توفير تلك المواقع لخدمات مشابهة لما

توجد في الشبكات الاجتماعية الحالية إلا أن تلك المواقع لم تستطع أن تدر ربحاً لمالكيها وتم إغلاقها8، وفي الحقيقة هذا ما ميز هذه الفترة.

المرحلة 2: مع بداية عام 2005 ظهر موقع يبلغ عدد مشاهدات صفحاته أكثر من مشاهدات موقع google وهو موقع MySpace الأميركي الشهير ويعتبر من أوائل وأكبر الشبكات الاجتماعية على مستوى العالم ومعه منافسه الشهير فيس بوك والذي بدأ أيضاً في الانتشار المتوازي مع ماي سبيس حتى قام فيس بوك في عام 2007 بإتاحة تكوين التطبيقات للمطورين وهذا ما أدى إلى زيادة أعداد مستخدمي فيس بوك بشكل كبير."[9]

"وتعرف وسائل التواصل الاجتماعي أو شبكات الاعلام الاجتماعي بأنها مواقع أو تطبيقات أخرى مخصصة لإتاحة القدرة للمستخدمين للتواصل فيما بينهم من خلال وضع معلومات وتعليقات ورسائل وصور.. وبالتالي يغطي مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي جانب البرمجيات والتطبيقاتsoftware ولا يغطي جنبي الأدوات المستخدمةhardware كالأجهزة المختلفة من الحواسيب المكتبية والنقالة"[10]

من هنا فوسائل التواصل الاجتماعي، هي عبارة عن منصات تواصلية هدفها الرئيسي ربط التواصل بين الجماهير وتقديم خدمات مختلفة تتنوع بين الصوت والصورة وتقديم المعلومات وإمكانية تحيينها دونما نسيان تقنية الفيديو واللايف.

"وحسب عدد من الباحثين وجب التمييز بين مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية ومفهوم الاعلام الاجتماعي ،ذلك أن هذا الأخير يشير الى كل المواقع والتطبيقات التي تتيح للمستخدمين ان ينشئوا أو يقدموا للغير محتويات معينة وأن يشاركوا في التواصل الاجتماعي، كما يقدم هؤلاء الباحثين تصنيف الاعلام الاجتماعي الى ستة أنواع تضم :

- مواقع المفضلات
- المشاركة الإعلامية (كيوتيوب وفليكر)
- التدوين متناهي الصغر (تويتر)
- المدونات والمنتديات (كورد بريس)
- البريد الالكتروني (gmail ,hotmail..)"[11]

ومن الناحية الاصطلاحية في اللغة الإنجليزية فيطلق عليه "social media " أو مصطلح "social net-work" أي الترابط الشبكي الاجتماعي، أما في اللغة العربية نجده أدق من ناحية الوصف، إذ أن مصطلح "مواقع التواصل الاجتماعي" لا يثير جدلا في معناه بقدر ما يثير اشكالا في تعريفه

شبكات التواصل الاجتماعي بأنها منظومة من الشبكات الإلكترونية تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي الكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها12

كما تعرفها الموسوعة الحرة العالمية بأنها عبارة عن مواقع ويب تقدم مجموعة من الخدمات للمستخدمين مثل المحادثة الفورية والرسائل الخاصة والبريد الإلكتروني والفيديو والتدوين ومشاركة الملفات وغيرها من الخدمات، أحدثت تغيّر كبير في كيفية الاتصال والمشاركة بين الأشخاص والمجتمعات وتبادل المعلومات، وهي تجمع الملايين من المستخدمين في الوقت الحالي، وتنقسم تلك الشبكات الاجتماعية حسب الأغراض فهناك شبكات تجمع أصدقاء الدراسة وأخرى تجمع أصدقاء العمل بالإضافة لشبكات التدوينات المصغرة.13

وتتميز شبكات التواصل الاجتماعي بعدة مميزات أهمها:

"العالمية: حيث تلغى الحواجز الجغرافية والمكانية، وتتحطم فيها الحدود الدولية، إذ يستطيع الفرد في هذا العالم التواصل مع أي شخص في أي مكان.

التفاعلية: فالفرد فيها كما أنه مستقبل وقارئ، فهو مرسل وكاتب ومشارك، فعلى عكس الوسائل التقليدية في الإعلام، هناك حيز للمشاركة الفاعلة من المشاهد والقارئ.

التنوع وتعدد الاستعمالات: حيث يستخدمها الطالب للتعلم، والعالم لبث علمه وتعليم الناس، والكاتب للتواصل مع القراء...إلخ.

سهولة الاستخدام: فالشبكات الاجتماعية تستخدم بالإضافة للحروف وبساطة اللغة، الرموز والصور التي تسهل للمستخدم التفاعل.

التوفير والاقتصادية: إذ تعد اقتصادية في الجهد والوقت والمال، في ظل مجانية الاشتراك والتسجيل، دون احتكار جماعة أو شخص ما عليها.

كما يمكن إضافة خاصية أساسية لعبت دورا كبيرا حاليا على المستوى السياسي وهي المشاركة؛ إذ تشجع وسائل المواقع الاجتماعية المساهمات وردود الفعل من الأشخاص المهتمين، وبذلك تطمس الخط الفاصل بين وسائل الإعلام و الجمهور."14

من هنا فشبكات التواصل الاجتماعي ومنذ ظهورها اثبتت على تنها الوسيط الأكثر استعمالا والأكثر اقبالا من طرف المستخدم تبعا لخصاصها المختلفة والتي تمكن المستخدم من سيل من المعلومات بنقرة زر وكذا تمكنه من الحفاظ على صلة وصل مع الاخر باختلاف مواطنه وازمنته، الى ان اصحت هذه الشبكات جزءا من حياة الاقراد اليومية . استحواذ كلي اثر على الجزئي بالدرجة الأولى وهنا نقصد جزء الحياة الخاصة للفرد و حقه في خصوصيته التي طالتها انتهاكات بالجملة.

المطلب الثاني: انتهاك خصوصية المستخدم على النيت

تسري فسياسة الخصوصية على كافة البيانات الشخصية، التي يقوم الفرد بتقديمها للموقع سواء نعلق الامر (باسمه، صورته، موقعه الجغرافي، معلومات عن الجهاز...)، حيث وضعت سياسة الخصوصية هذه من أجل تعزيز ثقة المستخدم حيال خصوصية وسلامة معلوماته الشخصية ، فالخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي وفي أبسط معانيها ترتبط بسرية الحياة الخاصة لمستخدمي تلك المواقع، سواء كانت وقائع أو معلومات في الحاسب الآلي الشخصي أو الهاتف الذكي إلا أن الحال بالنسبة لعدد من المواقع هو أن سياسة الخصوصية غذت وسيلة للتبع والمراقبة.

الفقرة الأولى: سياسة الخصوصية

إن أول ما يثير انتباهنا خلال عملية تسجيلنا الأول في مواقع التواصل الاجتماعي، مضامين سياسات الخصوصية التي تقرضها علينا هذه المواقع، وكأنك تجد نفسك أمام عملية مقايضة بامتياز تبيع أنت فيها معلوماتك الشخصية ويمنحك الموقع مقابل ذلك إمكانية الدخول والاستفادة من بعض الخدمات، معادلة تجارية مربحة في إطار رابح رابح غير أن مضمون هذه السياسات لا ينعكس إيجابيا عن المستخدم بل لطالما اعتبرت المعادلة ذات مردودية عالية للموقع عكس المستخدم.

فمستخدم مواقع التواصل الاجتماعي ، تتعرض معلوماته الشخصية لعملية سطو بحجة حماية المستخدم ومعلوماته وخصوصياته، يل وأبعد من ذلك أصبحت سياسات الخصوصية المفروضة علينا جميعا وسيلة لانتهاك خصوصيتنا ومتابعة تنقلاتنا، بل ومن المواقع من قام ببيع ملايين المعلومات الشخصية لصالح شركات الاشهارات وبعض الجهات السياسية ، الشيء الذي يشكل مساسا بالحق في خصوصية المستخدم.

فالخصوصية هي حق الشخص في السيطرة على معلوماته الشخصية بمعزل عن الغير، وهذا الأمر هو ينبني على سياسة الخصوصية التي تفرضها علينا عدد من المواقع قبل إتمام عملية التسجيل فيها وهي عبارة عن مجموعة من البنود التي يوافق عليها الفرد ، وبمجرد موافقة هذا الأخير يقوم الموقع بالاحتفاظ بمعلومات المستخدم وكل تحركاته وتفاعلاته في الشبكة العنكبوتية.

ويقر بعض الباحثين على أن لسياسة الخصوصية دور إيجابي واخر سلبي ، الإيجابي يتمثل في ضبط هذه المواقع لخصوصية المستخدم وتمكنها منه لما فيه من صلاح بعود بالنفع على كل الافراد وتيار يعتبر ان دورها سلبي يمس بحقوق الانسان بل ويعتبر رقابيا محضا من خلال تتبع تنقلات الفرد والتجسس عليه ومعرفة كل معلومة تخصه.

فسيرورة سياسة الخصوصية ، تتولد من لحظة ادخال الفرد لمعلوماته الشخصية من اسم ، رقم الهاتف ، عنوان السكن ، عنوان البريد الالكتروني .. بمعنى من لحظة تسجيل الفرد في منصة من منصات التواصل الاجتماعي ، وقبوله وموافقته على سياسة الخصوصية التي تحمل مجموعة من البنود والمواد تظهر من الوهلة الأولى انها حامية لحقوقك كفرد لكن سرعان ما تصبح فيما بعد وسيلة للممارسة رقابة قبلية وبعدية على حياتك الخاصة.

بمجرد الموافقة على سياسة الخصوصية المفروضة من طرف كل المواقع، تقوم هاته الأخيرة بالاحتفاظ بكل المعلومات ، تتبع التنقلات ، التنصت عن طريق ميكرو الهاتف والمراقبة عن طريق الكاميرا بل وتعتبر الموافقة بطاقة خضراء في يد الموقع لاستخدام المعلومات الشخصية ومعالجتها بأغراض يعتبرون أنها عقلانية ومقنعة للمستخدم.

فمواقع التواصل الاجتماعي تجيز استخدام سياسة الخصوصية لصالحها ، بحيث أنها غذت نوعا من الهيمنة لبسط قبضتها على الجانب الخاص الغير المعرف لمستخدميها، كما أن بعض مواقع التواصل الاجتماعي ما أن تمتلك تلك البيانات تعمد إلى تقديمها إلى الباحثين الأكاديميين وشركات التسويق والمؤسسات الأمنية وغيرها وفقا لأغراض مادية محضة.

فمعظم هذه المواقع تبرر استعمالها لسياسة الخصوصية بأسباب خدماتية محضة تعود بالنفع على الفرد سواء لتحسين الخدمة أو للقيام بتوجيه مضمون الموقع بشكل يتماشى مع اهتمام الفرد.

من هنا نرى أن هذه الشبكات تمثل أكبر الة لتجميع للمعطيات عن حياتنا الشخصية، بل وأكثر من ذلك هي أصبحت تمثل سجلات تعريفية تضم تفاصيل دقيقة عن الشخص بدءا من حياته ، رصيده في البنك، علاقاته الشخصية وميولاته على الشبكة، بحيث أصبحت معلوماتنا على مرأى من الجميع في ظل علاقة ثنائية يتحكم فيها القائمون على هذه الفضاءات في خصوصيتنا ويتاجرون بمعلوماتنا الشخصية التي أصبحت لها قيمة مادية، واتخذت بالتالي الخصوصية من خلالها عدة صور.

الفقرة الثانية: صور وأنواع خصوصية المستخدم على النيت

تعتبر بيئة الانترنيت أكبر الة لتجميع المعطيات الشخصية حول المستخدمين// حيث يترك المستخدم وراءه دلالات واثار بمثابة سجلات له تقدم معلومات خاصة عنه من إسمه إلى المواقع التي زارها والوقت الذي قضاه على الشبكة//

"فالتصفح على النيت يترك لدى الموقع المزار كمية واسعة من المعلومات على الرغم من أن جزءا منها لازم لإتاحة الرابط بالإنترنيت والتصفح وبمجرد الدخول الى صفحة الموقع فان معلومات معينة تتوفر عن المستخدم وهي ما يعرف بمعلومات رأس الصفحة وتتضمن (عنوان بروتوكول النيت العائد للزبون، وقت وتاريخ الزيارة، البلد، المعلومات الأساسية عن المتصفح ونظام التشغيل وتجهيزات النظام المادية المستخدمة، مواقع النيت وعنوان الصفحات التي زارها المستخدم منذ أول دخول له، بيان المعلومات التي أرسلت واستقبلت)". [15]

تختلف صور وأنواع سياسة خصوصية المستخدم على الانترنيت وهي تضم مختلف المعلومات التي يقدم المستخدم على إدخالها خلال التسجيل للحصول على الحساب الشخصي(كبيانات التعريف) والصور التي يقوم بتنزيلها، المحتويات التي يتشاركها مع الآخرين، ومراسلة الآخرين والتواصل وكل المعاملات التي يقوم بها الفرد.

حاولنا القيام بدراسة تحليلية لسياسة الخصوصية الخاصة بفايسبوك ، فالموقع الشهير ظهر سنة 2002 كمنتدى يتواصل من خلاله الطلاب ، وسرعان ما طوره مخترعه مارك زكربورغ ليصبح شبكة التواصل الاجتماعي الأكثر استعمالا واقبالا من طرف جميع الفئات العمرية وفي كل ردهات العالم. إلا أن هذا الاخير يفرض على مستعمليه الموافقة على سياسة الخصوصية المفروضة من طرفه قبل الدخول، هذه السياسة التي صرح صاحب الموقع على انها وضعت لتقديم خدمة تتماشى وانتضارات مستعمليه.

تضم سياسة خصوصية فايسبوك مجموعة من البنود وهي بمثابة عقد اتفاقي يوقع بين الطرفين –المستخدم وإرادة الموقع) على إثر هذا الاتفاق يتمكن الموقع من جمع عدد من المعلومات عن مستخدميه نجملها في الآتي:

- معلومات حول الأشخاص
- الصفحات والحسابات
- علامات التصنيف والمجموعات التي يتصل بها الشخص، وكذلك كيفية تفاعله معهم بشأن منتجاتنا.
- الأشخاص الذين يتواصل معهم أكثر أو المجموعات التي ينتمي إليها.
- معلومات جهة الاتصال إذا اختار التنزيل أو المزامنة أو الاستيراد من جهاز (على سبيل المثال ، دفتر عناوين أو سجل مكالمات أو سجل رسائل نصية قصيرة ، لمساعدتك أنت والآخرين في العثور على أشخاص قد تعرفهم ولأغراض أخرى مذكورة أدناه". [16]

من خلال طبيعة المعلومات التي يقوم الموقع بجمعها عن المستخدم نرى أن العبارة التي يروج لها بشكل كبير هي تلك المتعلقة بمساعدة الشخص وتسهيل ولوجه للموقع واستخدامه بأريحية فهي دائما ما تكون رديفة لمفاهيم الصالح العام، الاستخدام الامن، المصلحة الشخصية، إدارة حساب الفرد بشكل صحيح، قصد معالجة البيانات الشخصية من أجلك، فهل يا ترى كلمة من أجلك ولصالحك هي دائما في محلها فيما يخص سياسات الخصوصية.

كما يقوم الموقع وانطلاقا من سياسة الخصوصية ببسط يده أيضا على أجهزة المستخدم سوار تعلف المر بالهاتف أو الكمبيوتر وجمع أعداد كافة من المعلومات حول هذا الأخير، سواء "–معلومات مثل نظام التشغيل وإصدارات الأجهزة والبرامج ومستوى البطارية وقوة الإشارة ومساحة التخزين المتاحة ونوع المتصفح واسم التطبيق ونوعه والملفات ، وكذلك الإضافات.

–معلومات حول العمليات والسلوكيات على الجهاز ، على سبيل المثال ، عندما تكون النافذة في المقدمة أو في الخلفية، وحركات الماوس .

-معلومات عن الجهاز ، بما في ذلك الألعاب والتطبيقات أو الحسابات التي تستخدمها ، ومعرفات الأجهزة العائلية، بما في ذلك الوصول إلى موقع GPS الخاص بك أو الكاميرا أو الصور..

-إشارات Bluetooth ومعلومات حول نقاط الوصول إلى Wi-Fi، والإشارات ، وأبراج الاتصالات عن بُعد".

-معلومات جغرافية، (مثل موقعك الحالي، والمكان الذي تعيش فيه ، والمكان الذي تريد الذهاب إليه ، والشركات القريبة والأفراد) لتقديم منتجاتنا وتخصيصها وتحسينها ، بما في ذلك الإعلانات. ، لك ولآخرين. "

- معلومات حول اسم مشغل الهاتف المحمول أو مزود خدمة الإنترنت ولغتك ومنطقتك الزمنية ورقم هاتفك المحمول وعنوان IP الخاص بك وسرعة اتصالك وفي بعض الحالات ، معلومات حول الأجهزة الأخرى في منطقتك أو على شبكتك حتى نتمكن ، من بين أشياء أخرى ، من مساعدتك في بث الفيديو من هاتفك إلى جهاز التلفزيون الخاص بك.[17]

من خلال ما سبق نرى أن إدارة الموقع تركز على عبارة مساعدة المستخدم أو استخدام بياناته الشخصية لمساعدته في تحديد الإعلانات أو خدمات البيع1 أو مشاهدة فيديوهات بإمكانها استرعاء انتباهه أو حمايته من الهجمات الالكترونية ، مع التركيز على أنهم لا يبيعون البيانات الشخصية للمعلنين ولا يقومون بمشاركة الهوية الشخصية للفرد مع المعلن الا تبعا لاختباره وموافقته.

وهو الامر الذي يبدو متناقضا شيئا ما مع الواقع، سيما بعد القضية التي تم تفجيرها مؤخرا خول تسريب فايسبوك لمعلومات 50 مليون مستخدم " من خلال جمع بيانات شخصية للمستخدمين بطريقة غير قانونية من خلال اختبار الشخصية عبر الإنترنت وإعطائها لشركة تحليل البيانات كامبريدج أناليتكا كانت تعمل لصالح الرئيس دونالد ترامب ابان حملته الانتخابية و ودارت شكوك في أن الشركة ربما استخدمت هذه البيانات للتأثير بشكل ما في نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016 وكذلك في استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) فيما اعترف فايسبوك فيما بعد من خلال بلاغ صحفي بشكل قاطع بأن مشاركتها في فضيحة كامبريدج أناليتكا كانت "خرقا للثقة" مع مستخدميها. كما افصح مارك زوكربيرغ في منشور له على فيسبوك، أن الشركة "تتحمل مسؤولية حماية خصوصية الناس" وستغير كيفية تطوير منتجاتها وكيفية إدارة الشركة فيما فرض عليها دفع 5مليارات دولار لتسوية هذا الامر"[18]

من هنا أصبحت سياسة الخصوصية التي يعزى لها حماية خصوصية الفرد هي من تقوم بانتهاكها ومتابعة الحياة اليومية للأفراد مشكلة بذلك هاجسا يثير مخاوف عدد من المستخدمين ، بل وكم من مرة نتحدث عن موضوع ما أو شخص ما فتجده في وقت وجيز يظهر في جنبات الإعلانات أو في قائمة مقترحات الإضافات الشيء الذي يظهر مدى المراقبة التي تمارس علينا من طرف الموقع والتصنت بل وانتهاك الخصوصية من قبل مزوديها قبل وصولها للآخر تحت طائلة تطوير الخدمة وتحسين المنتجات أو إضفاء طابع شخصي عليها يتناسب مع طبيعة الفرد واهتماماته وهو ما بتعارض تماما وحماية الفرد وحريته الشخصية في عدم تواجد عين رقيبة عليه..

المبحث الثاني: اليات حماية المستخدم على شبكات التواصل الاجتماعي

ساهم عالم الانترنيت وتغير طبيعة المستخدم ونوعية سلوكياته في المساس بخصوصية الفرد، إلا أننا اليوم أصبحنا أمام معادلة متناقضة، حيث أن الفرد اصبح يكشف بإرادته المنفردة عن كل ما يتعلق بحياته الشخصية في العالم الافتراضي الذي لا يعير

أي انتباه للحدود ، بل وتعتبر سياسات الخصوصية المفروضة علينا جميعا في مقابل قبول تسجيليتا بموقع ما في انتهاك للانتهاك خطوطنا الحمراء الشخصية ، الامر الذي يستدعي التقنين القانوني وكذا التقني على اعتبار أن حظورهما من الضروريات التي لا تستثني واحدا دونما اخر.

المطلب الأول: وسائل تقنية لحماية المستخدم على شبكات التواصل الاجتماعي

مع التطور التكنولوجي العالي المقاييس عمدت العديد من الدول إلى ابتكار واختراع اليات تقنية للحد من الهجمات الالكترونية والحفاظ على حقوق الافراد، كالأمن الرقمي والتشفير.

الفقرة الأولى : اليات تقنية

"لجأت العديد من الدول إلى صور متعددة لحماية الحياة الخاصة للأفراد في نظام معالجة المعلومات ومن ذلك ضرورة إخضاع هذه النظم الآلية لإشراف الدولة ومنها ما يمكن صاحب الشأن من الاطلاع على المعلومات الخاصة به للتأكد من سلامتها ولتصحيح مت فد يكون بها من أخطاء، ولعل أهم هذه الوسائل هي التشفير كأداة ووسيلة مبتكرة في مجال توفير أمن وسلامة وسرية المعلومات والمعاملات في شبكة الانترنيت."

"فالتشفير أو الترميز هو تلك الآلية التي من خلالها تتم ترجمة معلومات مفهومة إلى أخرى غير مفهومة عن طريق بروتوكولات سرية قابلة للانعكاس أي يمكن ارجاعها إلى حالتها الاصلية".

"ويعد التشفير إحدى الآليات والوسائل الضرورية لحماية المعلومات وتأمين الاتصالات الرقمية، ذلك أن تشفير حركة المرور يتيح قراءة المعلومات المرسلة بواسطة أولئك الذين يملكون مفتاح فك التشفير. ودون امتلاكه لا يمكن إلغاء التشفير أو قراءة المعلومات المرسلة. أو بعبارةٍ أخرى، تصمم أنظمة الاتصالات المشفرة من "طرفٍ إلى طرف"، بحيث يمكن قراءة الرسائل من قبل المرسل والمستلم فحسب، حتى مع تخزين الرسائل المشفرة بواسطة [19]طرفٍ ثالثٍ غير موثوق به كشركات التكنولوجيا نفسها على سبيل المثال".

فللتشفير أهمية قصوى فيما يخص أمن الانترنيت، على اعتبار أن بدونه تسهل عملية السرقة واحتراق الخصوصية، فأهميته تكمن في تشفير مختلف الرسائل قبل إرسالها إلى الشخص النهائي قبل أن يقوم هو الآخر بدوره في فك رموزها وتشفيراتها.

فمن بين أهم أهداف التشفير نجد الخصوصية أو السرية كخدمة تساهم في حقظ محتوي ما مع إعطاء الحق في الاطلاع عليه من طرف صاحبه لأشخاص محددين وكذا إضفاء ثقة متبادلة بين مستخدمي الانترنيت والتحقق من هوية مطلق الرسالة.

إلى جانب دور التشفير في حماية الخصوصية نجد الأمن الرقمي والذي يمكن نعريفه بمجموع الأدوات والتطبيقات التي يتم استخدامها لحماية المعلومات على الحاسوب والإنترنت.

إلا أنه وبالرغم من مختلف التطورات التي يعرفها الامن الرقمي في بلادنا ساءت رتبة المغرب في سنة 2020، فانتقل من الرتبة الخامسة والعشرين ضمن أكثر الدول التي تعرف ضعفا في الأمان الرقمي إلى الرتبة الثانية والعشرين، قبل الصين مباشرة، وبعد إندونيسيا.

وسجّلت الدراسة التي تصنِّف أفضل وأسوأ الدول في الأمن المعلوماتي وجود أربعة تشريعات محيَّنَة تهمّ مجال الأمن الرقمي بالمملكة، مضيفة أنّ معدّل استعداد المغرب للهجومات الرقمية بلغ 0.429، علما أنّ أعلى ما سُجِّلَ بين الدول كان في الدنمارك بمعدّل 0.852.

ومسّت البرمجيات الخبيثة التي تستهدف البيانات المالية 0.6 في المائة من مستخدمي الإنترنت بالمغرب، إضافة إلى إصابة ما يقرب من 14 في المائة من الهواتف و13 في المائة من الحواسيب بالمغرب بالبرمجيات الخبيثة.

وبرّرت دراسة موقع Comparitech ترتيب الجزائر أقلّ دولة آمنة معلوماتيا على المستوى العالمي بعدم وجود تشريع جديد في مجال الأمن المعلوماتي، مثل بقية الدول، ومعدّلات إصابة البرمجيات الخبيثة للحواسيب فيها التي تقترب من عشرين في المائة، واستعدادها للهجمات الرقمية الذي يبلغ معدّله 0.262، ونقص الاستعداد الذي ساء بين سنتي 2019 و2020. وسجلت انخفاض الهجمات الرقمية في هذه السنة بالجزائر.

الفقرة الثانية: أليات أخلاقية

للخصوصية أيضا قواعد تنظيمية تحميها في عدد من المجتمعات على رأسها نجد التنظيم الذاتي وهو عبارة عن مجموعة من القواعد السلوكية التي يحتكم لها الافراد في إطار علاقاتهم داخل مهنة معينة، حيث عمد كثيرون على اختيار اخلاقيات الإنترنيت كحل أمثل لاحترام الخصوصية.

يعرف جيم مور اخلاقيات الإنترنيت "بأنها تحليل الطبيعة والتحليل الاجتماعي لتقنية الحاسوب بالإضافة للصياغة والتبرير اللازمين للاستخدام الأخلاقي لمثل هذه التقنية"[20]

ويعرفها الدكتور ادوارد جهربنحر "أن الاخلاقيات استخدام الحاسب غير مرتبطة بالية الحاسب والبرمجيات بل هي متعلقة بمستخدم الحاسب الذي يعقل أفعاله"[21]

فالتنظيم الذاتي هو إنشاء واحترام إداري للقواعد المتفق عليها في مجال معين يدون إلزام ورقابة وهو الامر الذي أصبح بعرفه الانترنيت أيضا من خلال تنظيم محتوي المواقع والمعلومات التي تضمها وحمايتها من أشكال التلوث الثقافي والعرفي والأخلاقي

ولأخلاقيات الانترنيت عدد من الأهداف نجملها في التالي:

-تحري الصدق والموثوقية اتجاه المعلومات والبيانات

-حماية حقوق الملكية الفكرية

-اتخاذ التدابير الوقائية لحماية أفراد المجتمع وجماعاته من البيانات والمعلومات الضارة والملوثة.

-احترام خصوصية الغير خاصة عدم إدراج أسمائهم أو صورهم دون موافقتهم.

من هنا نرى أن أخلاقيات الإنترنيت هي مجموعة من القواعد السلوكية التي تختلف من جهة لأخرى كما تختلف بنوذها وقواعدها التي يحتكم لها المستخدم في إطار استخدامه لمختلف مواقع التواصل الاجتماعي ليبقى الهدف الأسمى من ورائها زرع

ثقافة الأخلاقيات في سلوك مستخدمي النيت وجعلها عقد اجتماعي وهي تختلف أشكالها ما بين التنظيم الذاتي ولوائح التنظيم المساعد.

إن مصطلح "Auto-règlementation يعني إنشاء واحترام إرادي للقواعد المتفق عليها في مجال معين، بدون إلزام أو رقابة" وهي ترجمة للمصطلح الإنجليزي Self régulation، ويشمل هذا المصطلح أخلاقيات المهنة، فضلا عن اعتبار لوائح التنظيم الذاتي ضمن أنظمة التنظيم والرقابة المستعملة لأمن الشبكة" إلى جانب كونها "عقد اجتماعي" بين جملة من الأشخاص يضمن الحفاظ على مسؤولية جميع الفاعلين على الشبكة لتحقيق امن الانترنت، وكسب ثقة المستهلك، وحماية المحتوى من التلوث والتخريب، وحماية البنية التحتية للشبكة، وحق الملكية الفكرية، وحق الخصوصية، وقد ظهرت لوائح التنظيم الذاتي Autorégulation، مع تحول شبكة الانترنت إلى إيديولوجيا ربط الثقافات واللغات، وإلغاء الحدود الزمنية، والمكانية وتحولها أيضا إلى "فضاءات بدون حق". [22]

فلوائح التنظيم الذاتي، تضم عددا من الركائز على رأسها، لوائح تنظيم المحتوى بشبكة الانترنت وتهتم بتنظيم محتويات المواقع والمعلومات ومحاربة التلوث الأخلاقي سواء تعلق الأمر بصور جنسية ، التشدد والتعصب خلال المناقشات ورسائل المضايقات، نجد أيضا لوائح تنظيم التقنيات بشبكة الانترنت ويعنى هذا الأخير بتنظيم التقنيات المعلوماتية لتعديل سلوك المستعملين والتصدي لمظاهر الانتهاكات التي تطال الخصوصية وأخيرا قواعد أخلاقية لمستعملي الانترنت إذ تختلف من بلد للآخر حسب المظاهر الثقافية وتعتمد على تحسين سيرة مستعملي الشبكة.

أما لوائح التنظيم المساعد ، La co-régulation فهي تضم الشق القانوني والأخلاقي معا، في إطار عقد اجتماعي تكون فيه الأخلاق مؤطرة بالقانون، إذ تقوم الدولة بسن بنودها عكس لوائح التنظيم الذاتي، ويبقى الغرض الأساس من ورائها حماية الشبكة وجعل استخدامها امن بشكل يضمن حقوق الافراد ويوجه ويؤطر واجباتهم اتجاهه، ومن بين البنود التي تضمها أغلب لوائح التنظيم الذاتي الموثوقية في نقل المعلومات والبيانات وعدم سب أو قذف الأفراد والتشهير بهم وحماية حقوق الملكية الفكرية ومراعاة الخصوصية.

تبقى اخلاقيات المهنة الحل الأمثل لتقنين الوسيط المعلوماتي إلى جانب التأطير القانوني ، على اعتبار أن الفرد تربطه علاقة اجتماعية أو عقد اجتماعي مع هذا الوسيط ، الأمر الذي يستدعي توجيه اهتمام الافراد بهذا الجانب المتعلق بالأخلاقيات.

المطلب الثاني: وسائل قانونية لحماية المستخدم على شبكات التواصل الاجتماعي

يجد الحث في الخصوصية أساسه ومرجعيته في نصوص قانونية متعددة حيث تم الاعتراف به كحق من حقوق الانسان الأساسية في الإعلان العالمي لحقوق الانسان سنة 1948 وكذلك في العدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان وفيما بعد في مواثيق دولية ووطنية وإقليمية، أما عربيا فنجد الميثاق العربي لحقوق الانسان والتي تم اعتماده في تونس عام 2004 والذي يركز في مادته 21 على ضرورة احترام خصوصيات الفرد وعدم التدخل في شؤونه الشخصية أو التشهير بشرفه أو المس بسمعته وهو يعتبر شخصا محميا بموجب القانون.

يعمد مستخدمو النيت إلى تزويد هاته الوسائل بمعلوماتهم الشخصية ، حيث يتشاركون بياناتهم وصورهم مع أصدقائهم لتقديم معلومات مستمرة عنهم ، فيعتبرون بمثابة مصدر تجميع للمعلومات " وفي هذا تتقاطع الخصوصية مع مسألة البيانات الشخصية، فحماية الخصوصية هي في الواقع جزء كبير منها حماية للبيانات الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي"[23]

الفقرة الأولى: حماية البيانات الشخصية للمستخدم على ضوء القانون 09.08

بحماية البيانات الشخصية للمستخدم أقدم المشرع المغربي إلى وضع قانون يواكب التوجهات الدولية حيث أصدر قانون رقم 08-09 بتاريخ 18 فبراير 2009 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين اتجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي. يهدف هذا القانون إلى حماية الأفراد إزاء الاستعمال المفرط واللامسؤول من طرف المؤسسات الخاصة والعمومية لمعطياتهم الشخصية كرقم الهاتف أو رقم البطاقة الوطنية أو المعطيات الجينية...

"لقد أقر القانون المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي جملة من المقتضيات القانونية الهادفة إلى حماية الهوية والحقوق والحريات الفردية والجماعية والحياة الخاصة من كل ما من شانه أن يمس بها عبر استخدام المعلوميات. كما يحدد هذا القانون الحق في الولوج إلى القواعد التي تتضمن المعطيات الشخصية، والتعرض على بعض عمليات المعالجة وطلب تصحيح المعطيات الخاطئة أو مسح المعطيات التي انتهت صلاحيتها أو التي تم تحقيق الغاية من معالجتها"[24]

لقد عمد القانون 09.08 إلى حماية المستخدم على شبكة الانترنيت، حيث يظهر ذلك جليا من هلال المادة الأولى التي يركز فيها المشرع على أن المعلومايات هي صالحة لهدمة المواطن ولا يجب أن تساهم في المساس بحرية الأفراد أو تساهم في إفشاء حياتهم الخاصة .

كما عرف القانون بشكل مباشر عددا من المصطلحات القانونية على رأسها المعلومات ذات الطابع الشخصي والتي تضم كل المعلومات كيفما كان نوعها ودعامتها من صوت وصورة والمتعلقة بالأفراد والتي تساهم بالتالي في التعريف بهم والتعرف عليهم.

من جانب اخر تضمن القانون رقم 08.09 مجموعة من القواعد المتعلقة بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، وذلك ضمانا لحق الأفراد في الحياة الخاصة. بحيث تقتضي أهمية المعطيات الشخصية ضرورة وضع مجموعة من الآليات لحمايتها من المخاطر التي تهددها، و ذلك يستلزم توفير مستويات من الحماية تتصل بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي و صونها.

احدث القانون آلية مؤسساتية من اجل السهر على احترام و حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، و تضمنت المادة 27 من القانون الصادر في 18 فبراير 2009 و المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، إحداث اللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية لدى رئيس الحكومة، من اجل العمل على تنفيذ مقتضيات القانون و التأكد من مدى التقيد بمقتضياته.

هذا وتعمل اللجنة الوطنية لمراقبة مهامها حسب مقتضيات المادة 27 و28، في تلقي ودراسة التصاريح وطلبات الإذن بالمعالجة وطلبات نقل المعلومات إلى الخارج وتعالج شكايات الأفراد كما تتمتع بسلطة البحث والتحري، التي تمكن أعوانها المفوضين لهذا الغرض الولوج إلى المعطيات الخاضعة للمعالجة، والمطالبة بالولوج المباشر للاماكن التي تتم فيه المعالجة وتجميع جميع المعلومات والوثائق الضرورية للقيام بمهمة المراقبة والمطالبة بها.

كما خصص المشرع جانبا عقابيا من خلال مخالفات أدرجت بين العقوبات الحبسية والغرامات المالية، كما جرم مجموعة من الأفعال التي تشكل خرقا للقواعد الموضوعية التي يلزم مراعاتها عند القيام بكل معالجة للمعطيات (المعالجة غير المشروعة –

الاستعمال غير مشروع)، بالإضافة إلى القواعد الشكلية (المعالجة بدون تصريح أو بدون إذن مسبق – الامتناع عن التعاون مع اللجنة الوطنية.

الفقرة الثانية: مشروع قانون 22.20 المتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي.

على غرار عدد من النصوص القانونية والتشريعات التي صاغها المشرع المغربي لتأطير وتقنين الوسيط الالكتروني المعلوماتي وبعد سن سلسلة من النصوص التي غطت مجالات المعطيات الشخصية ، الجرائم المعلوماتية ، التوقيع الالكتروني، تعديلات القانون الجنائي بخصوص الحق في الخصوصية ، حماية المستهلك الإلكتروني ، عمدت الحكومة مؤخرا إلى الإفصاح عن مشروع قانون 22.20 والمتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي.

يضم المشروع 25 مادة، من بينها 22 مادة تخص الجزاءات الادارية وعقوبات حبسية وغرامات مالية.

وعن السبب الرئيسي في سن هذا التشريع يقول المشروع إن المنظومة القانونية الحالية في البلد "غير كافية لردع كافة السلوكيات المرتكبة في مواقع التواصل الاجتماعي والشبكات المماثلة، وذلك لوجود فراغ قانوني في ظل بعض الجرائم الخطيرة المرتكبة عبر الشبكات المذكورة". كما يقول المشروع إن القانون المرتقب يهدف إلى "ملاءمة القانون المغربي مع المعايير الدولية المعتمدة في مجال محاربة الجريمة الإلكترونية، خاصة بعد المصادقة على اتفاقية بودابست.

قدم مشروع القانون المتعلق باستعمال شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، في مقدمته، تعريفاً لشبكات التواصل الاجتماعي، بأنها "المواقع الإلكترونية المتوفرة على منصة الانترنت والمبنية على أسس معلوماتية معينة، والتي تمكن مستعمليها من إنشاء حسابات شخصية أو صفحات شخصية، ومن التواصل ونشر وتقاسم المحتويات الإلكترونية وكذا التفاعل مع منشورات باقي المستخدمين، كما عرف شبكات البث المفتوح بأنها "المواقع الالكترونية المتوفرة على منصة الإنترنت والمبنية على أسس معلوماتية معينة، والتي تمكن مستعمليها من بث مباشر أو غير مباشر لمقاطع سمعية بصرية".[25]

حرية التواصل الرقمي عبر شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح وباقي الشبكات المماثلة مضمونة حسب المشروع، طبقا للدستور ووفقا للشروط والضوابط الواردة في هذا القانون وفي النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وأوضح مشروع القانون، أن أحكامه "لا تطبق على منصات الانترنت التي تقدم محتوى صحفي أو تحرير، والتي لا تعتبر شبكة من شبكات التواصل الاجتماعي في مفهوم هذا القانون، وتظل خاضعة للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل في مجال الصحافة والنشر.

ونص على أن تتولى الإدارة أو الهيئة المعينة لهذا الغرض مهام الإشراف والرقابة على الخدمات المقدمة من طرف شبكات التواصل الاجتماعي وشبكات البث المفتوح والشبكات المماثلة، ويعهد إليها بصفة عامة السهر على التطبيق السليم لمقتضيات القانون.

وجاء في مشروع القانون: "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 2000 إلى 20000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، من قام عمدا عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو عبر الشبكات المماثلة بوضع أو نقل أو بث أو نشر أو ترويج محتوى إلكتروني يتضمن خبرا زائفا من شأنه إلحاق ضرر بشخص ذاتي أو اعتباري".

كما نص مشروع القانون على أنه "يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة مالية من 5000 إلى 50 ألف درهماً أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، من قام بابتزاز شخص عن طريق التهديد بالنشر عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو عبر شبكات البث المفتوح أو عبر الشبكات المماثلة للتسجيل أو وثيقة تتضمن صوراً أو حوارات ذات طابع جنسي أو غيره، سواء تم الحصول على التسجيل أو الوثيقة من طرف الشخص المعني أو بموافقته الصريحة أو الضمنية أو دون موافقته".[26]

وأورد مشروع القانون أيضاً، أنه "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات أغرامة من 7000 إلى 30 ألف درهماً أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، من قام عمداً عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو عبر شبكات البث المفتوح أو عبر الشبكات المماثلة بنشر محتوى إلكتروني يتضمن عنفاً أو اعتداء جسدياً على شخص".

إلا أن هذا المشروع ورغم الضمانات التي جاء بها على مستوى التصدي لمنتهكي الحق في الخصوصية ضم عددا من المواد المثيرة للجدل على مستوى الباب الثالث المتعلق بالمقتضيات الزجرية، و الجرائم الماسة بالأمن وبالنظام العام الاقتصادي حيث نصت المادة الـ13 من هذا الباب، على أنه "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى خمس سنوات وغرامة مالية من 5000 إلى 50 ألف درهماً أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، من قام عمداً عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو عبر شبكات البث المفتوح أو عبر الشبكات المماثلة بنشر محتوى إلكتروني يتضمن كيفية تصنيع معدات التدمير المعدة من مساحيق أو مواد متفجرة أو مواد نووية أو بيولوجية أو كيميائية، أو من أي منتج آخر مخصص للاستخدام المنزلي أو الصناعي أو الفلاحي".

وأيضا المادة 14 من مشروع مرسوم القانون، وتنص على أنه "يعاقب بالحبس من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة من 5000 إلى 50 ألف درهماً أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، من قام عمداً عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو عبر شبكات البث المفتوح أو عبر الشبكات المماثلة بنشر محتوى إلكتروني بالدعوة إلى مقاطعة بعض المنتوجات أو البضائع أو الخدمات أو القيام بالتحريض على ذلك".

كما عرف المشروع الاخبار الزائفة بأنها كل خبر مختلق عمداً يتم نشره بقصد خداع وتضليل طرف آخر ودفعه إلى تصديق الأكاذيب أو التشكيك في الحقائق التي يمكن إثباتها ويعاقب بالحبس من 3 أشهر إلى سنتين وغرامة من 1000 إلى 5000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط من قام بنشر أو ترويج محتوى إلكتروني يتضمن خبرا زائفا.

كما تضمن أيضاً مواداً تجرم تعريض القاصرين وذوي العاهات العقلية لاعتداءات سواء جنسية أو نفسية أو جسدية.

و"يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وغرامة من 3000 إلى 30000 درهم أو بإحدى العقوبتين، من قام عمدا عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو عبر الشبكات المماثلة بوضع أو نقل أو بث أو نشر محتوى إلكتروني ذي طابع عنيف من شأنه المساس بالسلامة النفسية والجسدية للقاصرين وذوي العاهات العقلية".

وأورد مشروع القانون أيضاً، أنه "يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وغرامة من 5000 أو 100000 درهم أو بإحدى العقوبتين فقط، من قام عمدا عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو عبر الشبكات المماثلة بوضع أو نقل أو بث أو نشر محتوى إلكتروني ذي طابع إباحي موجه للقاصرين، سواء تضمن ذلك المحتوى مشاهد لقاصرين أو لغيرهم".[27]

كما "يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وغرامة من 5000 إلى 50000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، من قام عمدا عبر شبكات التواصل الاجتماعي أو شبكات البث المفتوح أو عبر الشبكات المماثلة بوضع أو نقل أو بث أو نشر محتوى إلكتروني يتضمن محتوى أو رابط إلكتروني يتضمن تحريضا للقاصرين على المشاركة في ألعاب خطيرة من شأنها أن تعرضهم لخطر نفسي أو جسدي، أو المتاجرة بهذا النوع من المحتويات عندما تكون متاحة للقاصرين".

من هنا نرى أن مشروع قانون 22.20 ضم عددا من المواد التي من شأنها حماية المستخدم على هذه الشبكات قصد تقنينها ، غير أن عددا من المواد هي تستلزم التحيين وتغيير بعض بنودها التي تساهم بشكل أو بأخر في تضييق الخناق على حرية الرأي التعبير خصوصا المتعلقة بالحياة الاقتصادية الالكترونية أو التعبير عن الرأي بخصوص بعض القضايا وكذا تفادي العقوبات السالبة للحرية وتفادي إرغام مقدمي الخدمات في الإفصاح عن معلومات المستخدمين لما فيه من ضرب لمبدأ الخصوصية.

خاتمة

ساهم ظهور الإنترنيت و دمقرطته و ارتفاع عدد مستخدميه إلى تزايد الطلب على شبكات التواصل الاجتماعي بحثا عن وسيلة جديدة للترفيه عن النفس والتواصل مع الآخر، حيث عرفت شبكات التواصل الاجتماعي ومنذ ظهورها تطورا ملموسا على عدة مستويات ، إذ كان الغرض الأساسي من ورائها دراسيا محضا وسرعان ما تحولت فيما بعد إلى قنوات تواصلية أصبح لها تأثير ومساهمة قصوى في تشكيل الرأي العام وتوجيهه.

إلا أن هذا التوجه صوب شبكات التواصل الاجتماعي ساهم في ظهور فكرة تقنينها والتعرف على طبيعة مستخدميها وجمع العدد الكافي من المعلومات حولهم بل وبسط نوع من المراقبة البعدية عليهم، الشيء الذي جعل حياة الأفراد وسلوكياتهم الإلكترونية تحت قبضة أصحاب هذه الشبكات.

فشبكات التواصل الاجتماعي عملة ذو وجهان ، منها الإيجابي المتعلق بتسهيل التواصل والاتصال بين الافراد وكذا اعلامهم بكل جديد وتوفير كم هائل من الاخبار والمعطيات المستجدة وتشكيل رأي جماعي حول القضايا الراهنة ، ووجه سلبي أصبح يمس بحرية الافراد الشخصية ويحد منها وينتهكها . إلا أن عملية الانتهاك هاته لا تخص الأشخاص العموميين فقط من رواد ومستعملي هذه المواقع بل وتبتدأ منذ عملية التسجيل الأولى من طرف أصحاب هذه المواقع.

إن سياسة الخصوصية المفروضة على المستخدم بمثابة وسيلة يبسط القائمون على الموقع من خلالها أيديهم على بيانات ومعلومات هذا الأخير ، ذلك أن الاستعمال الدائم لهذه الشبكات والاقبال عليها من طرف الجميع جعل منها خزانا لمعلوماتهم الشخصية وعينا تراقب تنقلاتهم اليومية بل وأبعد من ذلك تعاملاتهم المالية وتوجهاتهم السياسية.

من جانب اخر ما ان يعمد الفرد إلى الموافقة على بنود سياسة الخصوصية ، يعطي للموقع الحق في التحكم في لائحة أصدقائه ومعرفه وكذا الولوج إلى هاتفه ومن ثم لائحة الهواتف المسجلة لديه، صوره، مراسلاته ومكالماته اليومية.

فمن خلال سياسة الخصوصية تمكنت عدد من شبكات التواصل الاجتماعي إلى التجارة ببيانات مستخدميها إلى أن أصبحت المعلومات تباع وتشترى لها سوق سوداء خاصة بها وزبناء يقبلون عليها.

كما أن عددا من المواقع تجيز استعمالها لسياسات الخصوصية وترجعها لأسباب خدماتية محضة كما هو الحال بالنسبة لموقع فايسبوك والذي يستعمل عبارات عديدة في بنود سياسته من قبيل (خدمتكم، مساعدتكم، لكم، من أجل أمانكم..) قصد إقناع المستخدم بالموافقة عليها.

فشبكات التواصل الاجتماعي ومن خلال سياسات الخصوصية أصبحت تساهم في انتهاك خصوصية المستخدم واستغلالها لصالحها ، وخرق حق الفرد في التستر على خصوصية استعماله للشبكة العنكبوتية.

ويبقى الحل الناجع للتصدي لمختلف الانتهاكات التي تطال الحقوق الشخصية للأفراد أو حياتهم الخاصة على شبكات التواصل الاجتماعي هو التقنين التقني و الالتزام بأخلاقيات الانترنيت، غير أن التقنين القانوني تتخلله عدد من الشوائب على مستوى الترسانة القانونية الداخلية سواء في ظل قانون تنظيمي واحد 09.08 ومشروع القانون 02.22 الذي تم تداوله مؤخرا على شبكات التواصل الاجتماعي.

من خلال كل ما سبق خلصنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تساهم شبكات التواصل الاجتماعي بانتهاك حرمة الحياة الشخصية للأفراد من قبل المسؤولين عليها.
- ✓ أصبحت لبيانات الأفراد قيمة مالية تباع وتشترى في سوق عالمية سوداء
- ✓ سياسة الخصوصية المفروضة علينا جميعا هي بمثابة الة لتجميع المعطيات والتجسس على الخصوصية
- ✓ التشريعات الداخلية تبقى غير كافية للوقوف في وجه الانتهاكات التي تطال الفرد على شبكة التواصل الاجتماعي
- ✓ الأمن الرقمي بكل ما يحمله من تقنيات ووسائل وأدوات يبقى الحل الأنجع لحماية خصوصيتنا جميعا.

الهوامش:

1 لورنس لسيج ، الكود المنظم للفضاء الإلكترونى ، ترجمة : محمد سعد طنطاوي ، ط 2 (القاهرة : مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، 2006) ص 31.

2 محمد طوالبية، أيديولوجية الفضاء الرقمي دراسة في الخلفيات المرجعية، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ،قسم العلوم الاجتماعية، لعدد 21-01-2019 ص52

3 CACALY,SERGE.DICT.ENCY. DE L'INFORMATION ET DE LA DOCUMENTATION. PARIS: NATHAN, 1997.P.170

2 David Bell Brian D.Loader Nicholas Pleace and Douglas Schuler, Cyberculture The key Concepts edited. wikipedia

5 مرجع سابق رقم 2 ص44

6 حسن مظفر الرزو، الفضاء المعلوماتي،، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2007 ط1، ص22

7 نجوى السودة، بحث حول الفضاء السيبيراني،،نشر بتاريخ 15-06-2015 تم الاطلاع عليه يوم 2019/08/19 على الساعة 13https://seconf.wordpress.com/2015/05/15/%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%89/،

8-

9 جمال سند السويدي، وسائل التواصل الاجتماعي ودورها في التحولات المستقبلية من القبيلة الى الفيسبوك،ط1 ،،مركز الامارات للدراسات والبحوث، ص20 2013.

10-

11 نفس المرجع، نفس الصفحة.

12 راضي زاهر، « استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي »، مجلة التربية. العدد 15، عمان: جامعة عمان الأهلية، 2003، ص 23.

13 الموسوعة الحرة العالمية ويكيبيديا، «خدمة الشبكة الاجتماعية»، ص 1.

14 د. بارة سمير، تأثير المواطنة الافتراضية في ظل شبكات التواصل الاجتماعي على الهوية العربية: مقاربة لفهم العلاقة بين البناء والترهل،

15 www.arabelaw.com تمت معاينته يوم 2020/03/10 يونس عرب، المخاطر التي تهدد الخصوصية في العصر الرقمي،

https://www.facebook.com/policy.php16

https://www.facebook.com/policy.php17

18 مقال معنون ، فايسبوك تدفع 50 مليار دولار لتسوية قضية تسريب معلومات حول 50 مليون مستهدم 25 بوليوز2019، https://www.bbc.com/arabic/business-49107477

19 رعدة اليهي،لتشفير بين المتطلبات الأمنية وحماية الخصوصية ، نشر في 2019/24/10 على الساعة 06.56 وقمت معاينته يوم 2020/5/8 https://al-ain.com/article/encryption-security

20 أبوبكر محمد، التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمه المعلومات

21 مرجع سابق رقم

22 علوي هند، أخلاقيات الانترنت ، دراسة تحليلية ميدانية من خلال منظور الأساتذة الجامعيين بجامعة منتوري بقسنطينة، المركز الجامعي العربي التبسي. الجزائر ، cybrarians journal، العدد 15 ، مارس 2008.

23 وسيم شفيق الحجار، النظام القانوني لوسائل التواصل الاجتماعي، دراسة قانونية مقارنة،المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، جامعة الدول العربية، ط1 ، بيروت، لينان 2017

24 حمادي كردلاس، حماية المعطيات الشخصية، ماستر العلوم الإدارية والمالية، مجلة قانونك، https://9anonak.blogspot.com/2017/01/Revue.9anonak.N-1.janvier-mars.2017-Art-09.html

25 مشروع قانون 22.20

26 مشروع قانون 22.20 المتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي.

27 مشروع قانون 22.20 المتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي.